

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[213] وثانيا : وفي مقام الاشكال على حديث سفينة : في أحجار الخلافة المتقدم (1) قال البخاري في تاريخه : " ابن حبان لم يتابع على الحديث المذكور لأن عمر وعثمان ، وعلي (كذا) قالوا : لم يستخلف النبي (ص) " (2). لقد قالت عائشة : " لو كان رسول الله (ص) مستخلفا لاستخلف أبا بكر وعمر " و صححه الحاكم والذهبي (3). يريد البخاري : أن هذا الحديث يخالف عقيدة أهل السنة في كون النبي (ص) لم ينص ، ولم يستخلف ، وبهذا يصحون خلافة أبي بكر التي جاءت بطريقة غير طبيعية ولا مألوفة . وقد ذكر العلامة الأميني (4) طائفة كبيرة من كلماتهم الدالة على أن الخلافة انتخابية ، فهذه الرواية تكون كاذبة على مذهبهم . وهي كاذبة واقعا أيضا ، لأنه (ص) إنما نصق على أمير المؤمنين علي " عليه السلام " خليفة بعده ، والنصوص الدالة على ذلك لا تكاد تحصى ، وقد استدلل بذلك أمير المؤمنين وصحبه ، وأهل بيته وولده ، وشيعته من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، وإلى يومنا هذا ، ولا يكاد يخلو كتاب من تلك النصوص المتضاربة والمتواترة ، جملة وآحادا (5). وثالثا : إن هذه الرواية تذكر عثمان في جملة الواضعين للأحجار الأولى ، - ولكن عثمان - كما يقولون كان حينئذ في الحبشة ، كما أشار إليه السهودي - ولم يكن حاضرا في المدينة ، ولأجل ذلك حذف السهيلي

(1) مستدرک الحاكم ج 3 ص 13. (2) السيرة

الحلبية ج 2 ص 66. (3) مستدرک الحاكم ج 3 ص 78. (4) راجع : الغدير ج 5 ص 357 - 375. (5) راجع على سبيل المثال : الغدير ج 1 ص 195 - 213. (*)